مملكة تحت الرقابة : دراسة وثائقية للعراق من خلال تقارير المندوبية السامية البريطانية 1924

أ.م.د. رشا جميل علوان
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
rasha.jameel@mu.edu.iq

الملخص:

تعدً تقارير المندوبية السامية البريطانية وثائق مهمة وغنية بالمعلومات لفهم طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بين بريطانيا والعراق خلال مدة حرجة في تاريخ الدولة العراقية ، اما التقارير البريطانية لسنة 1924 تكتسب اهمية خاصة لأنه كتبت في مرحلة تاريخية مفصلية اذ كانت المملكة العراقية حديثة التكوين تواجه تحديات كثيرة في ترسيخ شرعيتها وبناء مؤسساتها وتخضع لرقابة صارمة من قبل الحكومة البريطانية . فالمندوب السامي البريطاني مسؤول عن تنفيذ السياسية البريطانية في العراق ، ودوره رقابي على جميع جوانب الحكم من تشكيل الوزرات وتطبيق القوانين وتنفيذ الالتزامات الانتدابية اتجاه عصبة الامم ، ومن آليات الرقابة البريطانية وجود المندوب السامي هنري دوبس الذي يمثل اعلى سلطة بريطانية في العراق ويشرف على القرارات الحكومية وله حق الاعتراض على القرارات ويتواصل مع حكومته عن طريق التقارير التي يرفعها الى وزارة المستعمرات البريطانية وهي المصادر التي استند عليها البحث ، وهناك المستشارين البريطانيين الذين يتمتعون بنفوذ كبير ويوجهون السياسات ، لذلك كانت الرقابة البريطانية شديدة ومحكمة على كل مفاصل الدولة ، فهناك الرقابة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وكل منها له دور في حماية المصالح البريطانية .

الكليمات المفتاحية: تشكيل وزارة، المعاهدة، الرقابة الاقتصادية، الرقابة الاجتماعية.

A Kingdom Under Surveillance: A Documentary Study of Iraq Through High Commission Reports British 1924

Prof. Dr. Rasha Jamil Alwan
Al-Muthanna University / College of Education for Humanities

Abstract:

The reports of the British High Commission are important and informative documents for understanding the nature of the political, military, economic, and social relations between Britain and Iraq during a critical period in the history of the Iraqi state. As for the British reports of 1924 It acquires special importance because it was written at a pivotal historical stage, as the newly formed Kingdom of Iraq was facing many challenges in establishing its legitimacy and building its

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

institutions, and was subject to strict control by the British government. The British High Commissioner is responsible for implementing British policy in Iraq, and his role is supervisory over all aspects of governance, from forming ministries and implementing laws to fulfilling mandate obligations towards the League of Nations, One of the mechanisms of British control was the presence of the High Commissioner, Henry Dobbs, who represented the highest British authority in Iraq and supervised government decisions. He had the right to object to decisions and communicated with his government through reports that he submitted to the British Colonial Office, which are the sources on which the research was based, There are British advisors who have great influence and direct policies, so British control was strict and tight over all joints of the state. There is political, economic, military and social control, and each of them has a role in protecting British interests.

Keywords: **cabinet formation, treaty, economic control, social control.**

المقدمة:

مر العراق بمراحل تاريخية مهمة وحرجة ومنها مرحلة الانتداب البريطاني التي امتدت من 1920–1932 لأنها شكلت ملامح الدولة العراقية في تاريخها الحديث والمعاصر، بدأت المرحلة بثورة العشرين التي اجبرت بريطانيا على تغير سياستها والسماح بتشكيل حكومة عراقية مؤقته لتبدئ المرحلة الثانية بتتويج الامير فيصل ملكاً على العراق وتثبيت اركان الدولة العراقية، ثم وضع اول دستور للبلاد وقانون انتخاب نواب المجلس التأسيسي الذي يعد اول مجلس منتخب في العراق افتتح سنة 1924 التي تعد سنة التحول من التأسيس الى الاستقلال ، كما تم بناء الهيكل الاداري للدولة وتطور العلاقات العراقية البريطانية .

قسم البحث الى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي تم التوصل لها ، تناول المحور الاول المندوبية السامية كمؤسسة رقابية، اذ تطرق الى دور المندوب السامي البريطاني وادواته الرقابية على الحكومة العراقية، واشار المحور الثاني الى الرقابة السياسية على ادارة السلطة والمعارضة ، وضح فيه دور المندوب في تشكل الحكومات و ادارة الازمات السياسية والعلاقة مع الملك فيصل والمعارضة السياسية ، اما المحور الثالث فركز على الرقابة الاقتصادية من خلال السيطرة على الموارد والتنمية ، اذ كرس لبيان رقابة المندوب على السياسة المالية والديون الخارجية والقروض البريطاني كما تناول المحور الرابع الرقابة العسكرية والامنية ، وضح دور المندوب السامي الرقابي على بناء الجيش والقوة الجوية الملكية والتسليح والتصدي للاضطرابات والتهديدات الامنية، وتطرق المحور الخامس الى الرقابة الاجتماعية والثقافية من خلال تشكيل الوعي والهوية ، تناول رقابة المندوب على الصحف الوطنية ومواجهة الدعاية المناهضة لبريطانيا.

المحور الاول: المندوبية السامية كمؤسسة رقابية

وضع العراق تحت الانتداب البريطاني سنة 1920 فواجهه الشعب العراقي بمقاومة شعبية كبيرة تمخضت عنها اندلاع ثورة العشرين وكانت اهم نتائجها تغير السياسة البريطانية وتشكيل حكومة عراقية مؤقته ثم تنصيب الملك فيصل الاول على عرش العراق 1921 ، فكان على الدولة البريطانية ادارة الدولة المنتدبة عليها (مستعمراتها) عن طريق المندوبين الساميين البريطانيين الذين اوكلت لهم مهمة إدارة الأوضاع السياسية المتقلبة في العراق **(Breathingoth, 2003, pp. 150-153)**

تولت بريطانيا دور القوة المنتدبة عندما وضع العراق تحت احكام المادة 22 من ميثاق عصبة الامم ، اما آلية الرقابة الدولية ، تأسست لجنة دائمة لاستلام وفحص التقارير السنوية المقدمة من الدولة المنتدبة لتوضيح سياستها وسيطرتها على العراق الى عصبة الامم **(سوسه، 1950، الصفحات 11-12).**

كانت الرقابة البريطانية على جميع الجوانب الحيوية في البلاد لضمان الاستقرار السياسي والامني ، وحماية حقوق الاقليات كالأشوريين والاكراد ، وتحسين الوضع الاقتصادي في المقابل واجه هذا الدور الرقابي رفض شعبي واسع وطالبوا بإنهائه والحصول على الاستقلال التام ، كما اوجد توتر بين المندوب السامي البريطاني والملك فيصل الاول والحكومة العراقية بسبب الطابع الاستعماري لهذا الدور، ورغم سلبياته ادى دور كبير في تأسيس المؤسسات الحديثة في العراق لاسيما السياسية والاقتصادية والعسكرية ، كما ساهمت في تصاعد التيار الشعبي الوطني الذي سعى للتخلص من الانتداب البريطاني **(Breathingoth, 2003, p. 153)**

كان المندوب السامي اعلى موظف بريطاني في العراق والحاكم الفعلي الذي يتستر خلف ستار الحكومة العراقية ، يوجه السياسة العراقية بما يخدم المصالح البريطانية ، وحجر الزاوية في الرقابة البريطانية على العراق ، واول مندوب سامي بريطاني كان برسي كوكس للمدة 1920-1923 ثم غادر بغداد في 4 ايار 1923 وتولى بعده هنري دوبس (**ايرلندي الأصل، بريطاني المولد سنة 1871 ، تخرج في جامعة اكسفورد ، التحق بعد تخرجه بحكومة الهند، عمل في اماكن عديدة كأفغانستان وايران والخليج العربي بين 1890-1914، انتدب للعمل في الادارة المدينة للبصرة 1915-1916 بصفة معتمد للواردات، ثم عين وزيراً للخارجية في حكومة الهند بين 1919-1922، ثم مندوباً سامياً في العراق بين 1923-1929 ، أحيل بعدها إلى التقاعد، وتوفي سنة 1934. (السلمان، 1997)؛ (Shuchbureh, 1949, pp. 231-232)** المنصب المذكور واستمر طيلة مدة الدراسة سنة 1924 وغادر بغداد في 3 شباط 1929، كما ان الاخير كان يرسل تقارير دورية الى المكتب الاستعماري البريطاني المعروف بوزارة المستعمرات البريطانية عن الاوضاع في العراق ومدى التطور الحاصل فدوره رقابي ومهيمن تجاوز الاشراف على الاوضاع في العراق وتحول الى مركز السلطة للبلاد يستمد سلطته من معاهدة 1922 والتشريعات العراقية التي صدرت فيما بعد ويتمتع بنفوذ عالي ، وهناك وجهات نظر متناقضة بين رؤية بريطانيا لوجود المندوب ورؤية العراقيين

له ، بريطانيا تعد وجوده ضروري في توجيه الدولة الناشئة وحمايتها من الانهيار في عهد جديد مليء بالتحديات والصراعات فهم يقدمون الخبرة الادارية والسياسية للحكومة العراقية **(Eiden, 1994, p. 80)**، اما وجهة نظر العراقيين للمندوب السامي فهو اداة استعمارية تكرس الهيمنة الاستعمارية ووجوده وقراراته انتهاكاً للسيادة الوطنية **(Eiden, 1994, p. 80)**.

تعدً سنة 1924 سنة التشريع والتأسيس للدولة العراقية الحديثة ، اذ تم وضع اول دستور للعراق وتشكل البرلمان بموجب قانون انتخابات اقره المجلس التأسيسي فهي السنة التي وضع فيها حجر الاساس للنظام السياسي الملكي(للاطلاع على القانون الاساسي وقانون الانتخابات انظر : **(الجدة، 2004)** ؛ **(الجدة، التشريعات الانتخابية في العراق ، 2000)** .

كان المفتشين الاداريين البريطانيين أداة رقابية يستخدمها المندوب السامي البريطاني موزعين على الوزارات ومفاصل الدولة المهمة ، اثار وجودهم معارضة عراقية كون التزاماتهم المالية يتحملها العراق ، لذا صدر قانون يدعى " قانون المفتشين الاداريين " **(N.O.Report, january1924)**، أذ بلغ عددهم في الوزارات ، وزارة الداخلية مستشار ومعاون مستشار ومفتشون اداريون 15 مفتشو الشرطة 12، وزارة المالية المكتب الرئيسي والكمارك والاستخبارات الضريبية 12، اطباء صحة 14، موظفو زراعة 2، اطباء بيطريون2، وزارة العدل مستشارو وقضاة 6، وزارة المعارف1، ثم ازداد العدد ليصبح 103 موظف **(C.O.730/6, 31 August 1924)** ، واعطائهم عقود طويلة الامد تتراوح من 5 – 10 سنوات ، ثم تم زيادة عدد الموظفين البريطانيين لكن بعقود قصيرة الامد ليصبح العدد الكلي 148 موظف ، مما ادى الى تقديم اعتراض من قبل الحكومة العراقية الى المندوب السامي على الزيادة لان البلاد لا تستطيع تحمل مسؤولية مالية طويلة الامد الـ5 سنوات أذ لم تجري بعد دراسة شاملة للأوضاع المالية ، فضلاً عن الملك فيصل احتج على القرار البريطاني لكن بعد نقاش مع المندوب السامي البريطاني هنري دوبس تم الموافقة على مقترح وزارة الداخلية بـ10 عقود طويلة معظمها في وزارة العدل و26 عقداً في الداخلية والشرطة ، والباقي عقود قصيرة الامد تتراوح بين1–4 سنوات **(C.O.730/62, 1924)** ، أرادت بريطانيا من اصدار قانون المفتشين الاداريين اظهار ان الادارة التنفيذية للبلاد ستكون بيد المسؤولين العراقيين على ان يقتصر دور الموظفين البريطانيين على المشورة والارشاد ، فكان القانون من وجهة نظر بريطانيا من اكثر الإجراءات قبولا للعراقيين ونتجه عنه اوثق العلاقات مع بريطانيا واكثرها انسجاماً ، ثم تمت السيطرة الكاملة على البلاد من خلال معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا وتحديد مدة الانتداب بعشرين سنة مما سبب رفض شعبي وضغط الرأي العام على الحكومة لانهم وجدوها غير واقعية ومدة طويله ، لكن هناك تقرير بريطاني كتب عكس هذا الرأي أذ ذكر أن رجال السياسة في بغداد الذين يملكون نفوذا واسع ، ابدوا حماسة كبيرة –حسب كلام التقرير البريطاني – وان الملك فيصل ووزرائه اعربوا عن امتنانهم للدعم الذي تلقوه من بريطانيا مما فتح الطريق للتعاون بين

المسؤولين العراقيين والبريطانيين، ولم يبقى سوى اقناع الشعب بأن بريطانيا تتبع سياسة الدعم والصداقة الفعالة **(C.O.730/57, 10 January 1924)**.

المحور الثاني : الرقابة السياسية على ادارة السلطة والمعارضة

عدَت بريطانيا تأسيس الحكم الملكي في العراق خطوة اولى لنجاح سياستها الانتدابية، وبعد تتويج الملك فيصل على عرش العراق ابلغته بريطانيا ان العلاقة بين بريطانيا والعراق ستنظم على شكل معاهدة تحالف، ووصلت الى بغداد صيغة المعاهدة باسم المعاهدة العراقية – البريطانية 1922 (العمر، 1977)، لكن المعاهدة لن تصبح نافذة المفعول ما لم يصادق عليها المجلس التأسيسي(الجمعية التأسيسية)، فكانت وجهة نظر بريطانيا تستند في تدخلها في شؤون العراق على انه نتاج انتدابها الذي منحته لها عصبة الامم ، ومن اجل المصادقة على المعاهدة جرت انتخابات المجلس بصعوبة بسبب الرفض الشعبي ، وكان من نتائجها فقدان الوحدة الداخلية وشقاق كاد ان يؤدي الى حرب داخلية لكن حكومة عبد المحسن السعدون الاولى(18 تشرين الثاني 1922–22 تشرين الثاني 1923) **(الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1982، صفحة 149)**، عالجت الموقف بأبعاد العناصر المعارضة خارج البلاد وتمت الانتخابات بظل عدت وزارات متعاقبة ، وافتتح المجلس لأول مره في 27 اذار 1924 فكان في جدول اعماله البت في المعاهدة ، ووزعت نسخ من المعاهدة باللغة العربية والانكليزية والتركية والكردية على اعضاء المجلس الذين طالبوا بتشكيل لجنة لدراستها وتقديم تقرير حولها ، فتم اختيار 15 عضو ممثلين لكل مناطق العراق في اللجنة **(اعضاء اللجنة هم: ياسين الهاشمي رئيسا ومحمد زكي سكرتيرا ، وعمر العلوان وزامل المناع وحبيب الخيزران وآصف اغا وداود الجلبي وفالح الصهيود ومحمد زكي وعداي الجريان وفهد الهذال وشريف اغا وحبيب الطالباني والمرزه فرج وعبد الواحد الحاج سكر وصالح شكارة ، وقررت الاجتماع ثلاث مرات في الاسبوع لدراسة صيغة المعاهدة ورفع تقرير بها). (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1982، صفحة 214)** ؛ **(العمر، 1977، الصفحات 30, 91–97)**.

أهتمت بريطانيا بالمعاهدة لتعطي مبرر قانوني لتدخلها في الشؤون الخارجية والداخلية للعراق باعتبارها دولة منتدبه ومرتبطة بمعاهدة مع العراق ، لكن العراقيون لم يتقبلوا المعاهدة وعارضوها بشدة في داخل المجلس التأسيسي وخارجه ، اما الحكومة البريطانية فقد كانت تراقب الوضع الداخلي عن طريق التقارير التي تصلها من المندوب السامي (دوبس) **(العمر، 1977، الصفحات 101–112)**.

قدمت اللجنة المكلفة بدراسة المعاهدة تقريرها الذي تضمن ادخال تعديلات على صيغة المعاهدة ، ففي المادة الاولى علقت اللجنة على تسمية ممثل بريطانيا بمعتمد سام وهذا يدل على ان لبريطانيا مركزاً استثنائياً في العراق ، وعدته اللجنة خرقاً للسيادة الوطنية ويؤيد السيطرة الانتدابية ، كما تسألت اللجنة عن وضع العراق بعد انتهاء مدة المعاهدة هل يحصل على استقلال حقيقي ذات سيادة ، ابلغهم المعتمد البريطاني بأن

بريطانيا لن تبقى في العراق بعد انتهاء المعاهدة سواء دخل العراق الى عصبة الامم ام لم يدخل، وهناك بند في المادة السادسة من المعاهدة ، ان بريطانيا تعهدت بإدخال العراق الى عصبة الامم بدون تحديد زمني ، وهذه مادة مرنة تدخل في حيز التخمينات، وفي المادة السابعة ما يخص الاتفاقية العسكرية وضحت اللجنة استفسارها حول مسؤولية الامن الداخلي والخارجي من ضمن صلاحيات الحكومة العراقية وأن تخفيض القوات البريطانية في العراق بصورة تدريجية ما لم تكن رغبة الحكومة العراقية في الابقاء على هذه القوات ، الا أن اللجنة حبذت الفكرة واوصت بتوسيع الجيش العراقي لسد الفراغ الذي سيحصل نتيجة للانسحاب البريطاني **(العمر، 1977، الصفحات 101-103)** .

ودرست اللجنة الاتفاقية المعقودة حول موضوع التعاقد مع الموظفين البريطانيين وجدت حاجة العراق الى الاستعانة بذوي الاختصاص والخبرة غير انها طالبت ان لا يكون اعدادهم كبيرة لكي لا يغلق الباب بوجه الكادر الوطني، وان الكثير منهم ليست لهم اختصاصات واضحة في الوظائف لذا يجب تحديد صلاحيات مستشاري الوزارات ، كما ان رواتبهم عالية لا تتناسب مع مقدرات العراق المالية ، وحبذت اللجنة ان لا تزيد مدة التعاقد معهم عن خمس سنوات للموظفين وثلاث سنوات للضباط العسكرين ، اما الامور العدلية التي وضعت بناء على ما جاء في المادة التاسعة من المعاهدة فيما يتعلق بقضية تامين مصالح الاجانب طالبوا بإلغاء هذه الامتيازات ، لكن (دوبس) اعترض وابلغهم ان الغاء الامتيازات الاجنبية معناها امتناع رؤوس الاموال الأجنبية عن العمل في العراق ، وغيرها من الامور التي ناقشتها اللجنة وقدمت تعديلات عليها **(العمر، 1977، الصفحات 103-105)**.

ذكر تقرير بأن (دوبس) اعترض على تقرير اللجنة بشأن التعديلات المقترحة على صيغة المعاهدة ورفضها بشدة مما اثارة عاصفة من الرفض والانتقادات في اجتماع المجلس حول المعاهدة التي وصلت اخبارها خارج المجلس فتحركت المظاهرات الشعبية ضدها مطالبة المجلس بعدم التصديق عليها، اما بريطانيا فقد اوضحت للحكومة العراقية ان المعاهدة تم توقيعها والمجلس التأسيسي يجب ان يقبلها او يرفضها ككل بدون تعديل **(C.O.730/58, 1924)**، اعتقد (دوبس) ان اسلوب الشد الافضل لضمان النجاح ، ثم ارسلت برقية من وزارة المستعمرات البريطانية الى (دوبس) تبلغه ان التعديلات المقترحة اذا كانت ثانوية يمكن قبولها ، لذلك غير (دوبس) سياسته لكي يطمن العراقيين من دون المساس بجوهر السيطرة البريطانية ، لذا اخبر الملك بان بريطانيا توافق على التعديلات بعد الابرام والتصديق على المعاهدة **(C.O.730/58, 1924)**.

وفي تقرير آخر لـ (دوبس) كتب ان المعارضة الاساسية في العراق تتركز على تفاصيل جوهرية بالحصول على حماية الجيش والاسطول البريطاني والاستفادة من الخبراء البريطانيين في الشؤون الفنية لكن من دون السماح للتدخل في السياسة الداخلية او الخارجية للعراق ولا دفع نفقات اضافية مقابل تلك المساعدة ، ورفض وجود المفتشين البريطانيين الاداريين وتقليل عددهم والغاء التزام الحكومة العراقية باستشارة المندوب السامي البريطاني في الامور المالية والضريبية والغاء شرط في الاتفاق العسكري يمنع استخدام القوات البريطانية

لقمع الانتفاضات بسبب سوء الادارة العراقية والغاء الاتفاق القضائي الخاص بحماية مصالح الاجانب **(C.O.730/58, 1924)**.

وفي 16 نيسان 1924 وصلت برقية " سرية وخاصة " من وزارة المستعمرات الى (دوبس) جواب على برقيته السابقة تشير الى وجود خطر حقيقي من رفض المعاهدة في المجلس التأسيسي وطلبت البرقية توضيح اكثر قبل ان يرفع تقريره الى مجلس الوزراء البريطاني وطرحت مجموعة اسئلة في البرقية منها : هل لدى فيصل نية لاستخدام موضوع لجنة المعاهدة ورفضها كذريعة لحل المجلس التأسيسي ، وهل رئيس اللجنة هو من اختار اعضاء اللجنة ، ممن تتكون اللجنة ، وكم نسبة المعارضة ، وهل اللجنة توصياتها ملزمه للمجلس ام يمكن تجاهلها ، وما الموقف المتوقع ان يطالب العراقيين بتعديلات جزئية ام رفض كامل المعاهدة ، لذا في حالة رفض المعاهدة فان بريطانيا تبلغ عصبة الامم انها مستعده للاستمرار في مساعدة العراق 4 سنوات والملك فيصل والحكومة قبلوا لكن الشعب يرفض عبر المجلس التأسيسي المنتخب **(C.O.730/58, 16 April 1924)**.

أن رفض المعاهدة تعده بريطانيا رفض لسياستها في العراق وبالتالي فهي لن تقدم أي مساعدة وهذا يحررها من التزامها اتجاه العراق امام عصبة الامم ووعودها للعرب اثناء الحرب العالمية الاولى وتضع القضية بأكملها بيد عصبة الامم لتقرر مستقبل العراق مع الانسحاب الكامل من البلاد **(C.O.730/58, 16 April 1924)**، اما موقف فيصل فيحاول اقناع النواب بالمعاهدة لكنهم يشكون ببقاء الانتداب اذا لم يدخل العراق عصبة الامم بعد 4 سنوات وتعترف بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة ، لذا ابلغ فيصل المندوب السامي البريطاني بانه يريد جواب رسمي من بريطانيا ليطمئن النواب بان الانتداب سينتهي والا لن تمرر المعاهدة في المجلس **(C.O.730/58, 14 April 1924)**.

عندما اصبحت المعارضة قوية تغيرت نبرت التقارير البريطانية ، واصبحت غير متفائلة ، اذ كتب ان الاوضاع في العراق متدهورة لان نواب المجلس يتعرضون لهجوم شديد في بغداد ، وحدثت محاولة اغتيال لمندوبين من مندوبي لواء الحلة المشايعين للبريطانيين وهما عداي الجريان وسلمان البراك اذ جرى اطلاق النار عليهم ضمن حملة اطلقها المعارضون " ارهاب سري" ، لمنع النواب من ممارسة حقهم في التعبير بحرية عن آرائهم **(C.O.730/60, 11 June 1924)**، اما المصادر العراقية فذكرت ان هذا الحادث ولد رعباً في نفوس معظم المندوبين حتى أن بعض المندوبين تقدم بالاستقالة من المندوبية واحجم البعض عن حضور جلسات المجلس بداعي المرض ، اما مطلق النار وبحسب المصادر كان شاكر القره غولي**(ولد شاكر بن عبد اللطيف بن صالح القره غولي في بغداد 1891 ، درس في المدرسة الاعدادية الملكية وعين كاتبا في دائرة الولاية ثم نقل الى السماوة ، ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى جند وادخل دورة ضباط الاحتياط فتخرج حاملا رتبة نائب ضابط وحارب في صفوف الجيش التركي حتى احتلال العراق ، اشترك في ثورة العشرين في صفوف العشائر جبهة الفرات ثم ذهب الى الحجاز وعاد الى بغداد بعد العفو**

العام مع الملك فيصل ، انتخب نائبا عن لواء ديالى 1943 ، وجدد انتخابه 1947 ، توفى عام 1956) . (بصري، 1999، صفحة 346) من رجال جعفر العسكري بالاشتراك مع شخص يدعى عبد الله سرية (C.O.730/60, 1924)؛ **(الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1982، صفحة 215)**؛ **(العمر، 1977، صفحة 113)** ، وتعرض النواب للمضايقات امام مقر المجلس اذ تم ترشيقهم بالحجارة ، وجرت محاولات منعهم من دخول المجلس وبعض المعارضين من زعماء القبائل المعادين للحكومة كونوا تحالفات دفاعية فيما بينهم وتعهدوا بمساندة أي زعيم قبيلة يستهدف من قبل الحكومة لرفضه ، فضلاً عن اعدادهم سرا مقاتلين لدخول بغداد بغرض ترهيب الحكومة وفرض ارادتهم **(C.O.730/60, 1924)**، لذلك اقترح (دوبس) في تقاريره على حكومته اصدار بيانا يوضح ان الانتداب ينتهي مع انتهاء المعاهدة والا فأن تمريرها داخل المجلس صعباً **(C.O.730/59, 13 May 1924)**، نسبة المعارضة داخل المجلس ليست قليله هناك 27 نائب معارض و25 نائب مؤيد و17 نواب مترددين ، وفي نهاية التقرير ذكر ان النواب المعارضين لم يكن اختيارهم لدخول المجلس محسوباً بشكل جيد **(C.O.730/58, 1924)**.

كتب (دوبس) رسالة الى رئيس الوزراء جعفر العسكري حذره من أن تأخير المصادقة على المعاهدة يعقد المفاوضات مع تركيا بشأن قضية الموصل ، رد رئيس الوزراء بان المجلس التأسيسي يعلن قبول العراق بالتحالف مع بريطانيا ويرحب بمساعدتها وان النقاش حول المعاهدة لضمان حقوق العراق وليس عرقلة الامور **(C.O.730/59, 2 May 1924)**.

وفي تقرير سري كتبه (دوبس) وضح فيه ان هناك تيار قوي من نواب البصرة وزعمائها ضد حكم فيصل ويفضلون عودة الحكم البريطاني المباشر بدلا من استمرار نظام ملكي مقيد بمعاهدة لكن (دوبس) يحارب الفكرة وحاول اقناعهم بانها غير مقبولة **(C.O.730/59, 11 May 1924)**، لأنه يشك انهم قد ينقلبون ضد بريطانيا سريعا وفي المقابل هناك معارضون (مشاغبون) حسب رأي بريطانيا، ارادوا ارغام بريطانيا على تقديم تنازلات اكبر لهم ، واقترح فيصل حلا وسطا التصديق ثم تعديل لاحق لكن بريطانيا رفضت وعدتها خطة مخادعه تضر بسمعتها ، اما (دوبس) فقدم اقتراحان على حكومته الاول التهديد بالانتداب التركي واستخدامها كورقة ضغط على العراقيين لقبول المعاهدة **(C.O.730/59, 11 May 1924)**، والثاني تعديل قانون المجلس التأسيسي واعطاء الملك فيصل صلاحية حل المجلس **(C.O.730/59, 15 May 1924)** .

مما تجدر الاشارة اليه، ان المعارضون للمعاهدة داخل المجلس التأسيسي تدعوهم التقارير البريطاني بالمشاغبين ، اما الموجودون خارج المجلس فتدعوهم بالمتطرفين .

وصلت رسالة من الحكومة البريطانية الى فيصل في ظل الظروف المتوترة تحذره اذا لم يتم المصادقة على المعاهدة بحلول 11 حزيران 1924 ستطبق خطة بديلة بدعمه ان يحكم بمعزل عن المجلس ويحله والعودة الى حكومة مؤقته يديرها البريطانيون بمشاركة محلية شكلية **(C.O.730/59, 24 May 1924)**.

ذهب (دوبس) الى القصر لمقابلة الملك فيصل وسلمه مذكرة كتب فيها أن رئيس الوزراء البريطاني رامزي ماكدونالد Ramsay MacDonald كتب الى مجلس عصبة الامم اذا لم يتم الموافقة على المعاهدة قبل جلسة العصبة في 11 حزيران 1924 فان الحكومة البريطانية ستلجأ الى صيغة بديلة لإدارة شؤون العراق بان تطبق صيغة انتداب رسمي بدلاً من الاستقلال المقيد **(C.O.730/60, 12 June 1924)**.

ذكرت مصادر عراقية أن ياسين الهاشمي اتفق مع الملك فيصل على ان تكون موافقة المجلس على المعاهدة بأكثرية ضئيلة لتكون هذه الضآلة حجة قوية في طلب تعديل المعاهدة **(العمر، 1977، صفحة 123)**.

بعد الضغط البريطاني على الملك فيصل اجتمع مع اعضاء المجلس التأسيسي في منتصف ليلة 9/10- حزيران 1924 وابلغهم بالتحديات التي تواجه العراق في حال رفض المعاهدة ، وفي صباح اليوم التالي الساعة 9:45 ، اجتمع المجلس التأسيسي في 10 حزيران 1924 بحضور 69 نائب ، وجرى التصويت على المعاهدة بقبول 37 نائب ومخالفة 24 نائب و8 نواب رفضوا التصويت ، وتقرر قبول المعاهدة لكن بشروط التصديق اولا ثم التفاوض على التعديلات وبطلان المعاهدة اذا لم تضمن حقوق العراق الكاملة في الموصل ، بريطانيا رأت في الشرط مأزق لكنها فكرت في الالتفاف عليه وذكرت ان الجهة التي ستقرر مصير الموصل عصبة الامم **(C.O.730/60, 11 June 1924)**.

بعد مصادقة المجلس التأسيسي على المعاهدة وجدت وزارة جعفر العسكري الاولى انها اكملت مرحلة مهمة من مراحل تطور العراق السياسي وبدأت مرحلة جديدة لتنفيذ التعاقد بين الحكومتين البريطانية والعراقية لهذا قدم العسكري استقالته في 2 آب 1924 **(الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، 1982، صفحة 238)**.

كان للمندوب السامي (دوبس) دور في تشكيل الحكومة الجديدة ، لاسيما انه كان غير راضي عن الحكومة السابقة اذ كتب (دوبس) ان الوزارة العسكرية تفتقر الى الدعم الشعبي وضعيفة في قدرتها البرلمانية وحدث انقسام كبير بين اعضائها مما ادى الى عدم انسجام الوزراء ، كما ان جعفر العسكري حاول التكيف مع النظام البرلماني والتوفيق بين اتباعه لذا وجد (دوبس) ان قرار الوزارة بالاستقالة في محله ، وبدأ مع الملك فيصل يفكرون في تشكيل وزارة جديدة ، فقدم فيصل الى المندوب السامي البريطاني اسماء الوزارة الجديدة وهم ياسين الهاشمي رئيس للوزراء وعبد المحسن السعدون للداخلية وساسون حسقيل للمالية ومزاحم الباجه جي للعدل ، وبعد التشاور ابدى (دوبس) موافقته على الاسماء ماعدا ياسين الهاشمي لان موقفه معادي لسياسة بريطانيا ، لكن فيصل قدم له ضمانات شخصية بانه سيعمل بإخلاص وتعاون كامل مع بريطانيا **(C.O.730/60, 12 July 1924)**. يبدوا ان من شروط اختيار وتعين الوزراء كان ضمان رضا بريطانيا والتعاون معها وعدم معارضة سياستها .

كان اختيار الملك فيصل لياسين الهاشمي لمتابعة تنفيذ المعاهدة والاصرار على التعديلات الواجبة لاسيما وانه كان على راس اللجنة التي درست المعاهدة دراسة عميقة ووضعت تقريرا يستند عليه في كل مناقشاته

كما ان المرحلة الجديدة تحتاج الى شخصية قوية ذو نزعة معارضة لانتزاع الحقوق وتطمين الشعب العراقي بالاتجاه الوطني للحكومة **(العمر، 1977، صفحة 128)**.

اما موقف بريطانيا من اختيار ياسين الهاشمي للوزارة فكشف تقرير كتبه (دوبس) بان البريطانيين ينظرون الى ياسين الهاشمي انه شخص طموح ومتقلب لكنه براغماتي يعرف اين مصلحته وان صوته مسموع داخل الاوساط السياسية وخارجها وله قدرة على اقناع الاخرين ضد بريطانيا لذا تخشى الاخيرة من ابعاده عن السلطة قد يتحول الى زعيم شعبي على غرار سعد زغلول في مصر ويقود معارضة ضد النفوذ البريطاني لذلك فضل (دوبس) ادماجه في الحكم ومنحه رئاسة الوزراء لضمان احتوائه سياسياً بدل تركه يصبح خصماً قوياً ، والملك فيصل كان موافق عليه واعتبره مكسب للوزارة الجديدة ، فضلاً عن شخصيات اخرى ضمتها الوزارة مقبولة من بريطانيا مثل ساسون حسقيل ومزاحم الباجه جي وغيرهم **(C.O.730/60, 1924)** .

شكلت وزارة جديدة برئاسة ياسين الهاشمي التي اتفق على ترتيبها كل من (دوبس) والملك فيصل ، مع ادخال تعديل على وزارة العدل التي تولا مهامها رشيد عالي الكيلاني ووزارة الاشغال والمواصلات مزاحم الباجه جي والاوقاف ابراهيم الحيدري الذي تردد (دوبس) في تسلميه الوزارة لأنه غير متعاون مع بريطانيا لكن الملك فيصل تعهد بعدم معارضته ، واختير محمد رضا الشبيبي للمعارف ، اما وزارة الدفاع فرغبة بريطانيا بنوري السعيد بالرغم من علاقته الغير جيدة مع ياسين الهاشمي لكن (دوبس) يرغب بمشاركته في الوزارة ، لذا تم استحداث منصب خاص غير سياسي يمنح لنوري السعيد " نائب القائد العام" ، ووافق ياسين الهاشمي على ذلك واعطى لنوري السعيد في 29 تموز 1924 ووعدهم الاخير بان الجيش سيكون بيد اشخاص يثق بهم ، في المقابل تم الغاء منصب رئيس الاركان الذي كان يشغله شقيق ياسين الهاشمي ، طه الهاشمي الذي وصفه التقرير البريطاني بانه ضابط كفؤ لكن ولائه موضع شك من انصار الملك و(دوبس)، اما وزارة الدفاع فاختار الملك رشيد الخوجة لكن (دوبس) رفضه رفض قاطع لأنه يبدي تساهل مع المعارضة المتطرفة – حسب وجهة نظر التقرير البريطاني – لذا اقترح (دوبس) ان يتولى ياسين الهاشمي وزارة الدفاع مع رئاسة الوزراء لكن الملك فيصل رفض خوفا من اعطاء ياسين الهاشمي نفوذا كبير في الجيش ، بينما (دوبس) اصر على اقتراحه **(C.O.730/61, 4 August 1924)** ؛ **(C.O.730/61, 1924)**.

وفي النهاية تم الاتفاق على الشخصيات التي تتولى الحقائب الوزارية وصدر مرسوم بتعينهم 2 اب 1924، وكتب (دوبس) في تقريره ان الحكومة الجديدة قوية بما تملكه من مؤهلات للتعامل مع مختلف القضايا وتحظى بدعم شعبي واسع **(C.O.730/61, 1924)**

في ضوء ما تقدم ، أن اختيار الوزارة تم بترتيب وتنسيق مباشر مع البريطانيين عن طريق (دوبس) ، اما منصب نوري السعيد فجاء لإرضائه وضمان استمرار عمله في الجيش.

قدم تقرير بريطاني اخر ملاحظات على الوزراء الذين تم اختيارهم ، بان عبد المحسن السعدون وساسون حسقيل رجعى الى وزارتهما السابقة ، السعدون للداخلية وحسقيل للمالية ، وبقيت الوزراء لم يسبق لهم تولي

مناصب وزارية ، وكان الوزراء شخصيات معروفة في المجتمع العراقي كمزاحم الباجه جي محام من اسرة بغدادية معروفة قومي قوي لكن غير متطرف ، ورشيد عالي الكيلاني قاض في محكمة استئناف ، محامي بارع وذو سمعة عالية بالنزاهة ، ابراهيم الحيدري كان شيخ الاسلام في اسطنبول ، ومحمد رضا الشبيبي كاتب وعضو في الجناح الاكثر اعتدالاً من الحركة القومية ، واعتبرها (دوبس) افضل وزارة عرفها العراق **(C.O.730/61)**. اما باقي الوزارات السابقة كانت ذات مناهج غير واقعية تحاول بها كسب التأييد الشعبي عبر شعارات فارغة او مظاهرات وطنية سطحية **(C.O.730/61, 1924)**.

كانت عيون البريطانيين في كل مكان ، فهناك تقارير لمراقبة الشخصيات السياسية والاحزاب ، بالنسبة الى الشخصيات كتب تقرير بريطاني أن للملك فيصل وجهات نظر مختلفة لبعض الشخصيات السياسية و (دوبس) كان يتفق معه مره ويخالفه مره اخرى، بالنسبة لنوري السعيد لم يكن ضمن الشخصيات التي يرغب فيصل بتوليها وزارات مهمة لكنه يصطدم برغبة (دوبس) ويتراجع عن قراره ، اما جعفر العسكري صديقه ونسيب نوري السعيد ، فيشعر فيصل انه لا يمتلك ثقلاً سياسياً كافياً ويفتقد للشخصية القوية ، ويؤيده (دوبس)، اما ناجي السويدي لم يكن يطمئن له فيصل ، اما (دوبس) فيصفه بانه يتمتع بقدرة اقناع عالية وشخصية متقلبه ، ويميل الى اعطاء الاجوبة التي يتوقعها السائل **(C.O.730/57, 1924)** .

كما ذكر تقرير بريطاني عن الاجتماعات السرية التي كانت تعقد في بيوت الشخصيات الوطنية ومنها الاجتماع السري الذي جرى في دار الشيخ عبد الواحد سكر احد نواب الديوانية على اوقات مختلفة يحضره زعماء قبائل ونواب مؤثرون وسياسيون ومنهم ناجي السويدي ، وفي احدى اجتماعاتهم قرروا رفع مذكرة الى فيصل لحجب الثقة عن حكومة جعفر العسكري الاولى(22 تشرين الثاني 1923–2 اب 1924) **(C.O.730/60, 6 June 1924)** .

اما الاحزاب فكانت الرقابة عليهم شديدة ، اذ ذكر (دوبس) في احدى تقاريره ان أي حزب مناهض لبقاء القوات البريطانية فهو حزب لو انتصر في أي انتخابات سيهدد وحدة العراق بالكامل **(C.O.730/59, 13 May 1924)**، وعندما تم السماح بتأسيس الاحزاب السياسية ظهرت عدت احزاب منها، الحزب الوطني العراقي الذي وصفته احدى التقارير البريطانية بان مؤسسيه من الجناح المتطرف جدا – المعارضين للنفوذ البريطاني تدعوهم التقارير بالمتطرفين – ويظهر كحزب معارض راديكالي يطالب بالاستقلال التام والكامل للعراق بتقليص النفوذ البريطاني وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية الاولى مع التركيز على الاصلاحات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية ويرغب بزيادة قوة الجيش العراقي **(C.O.730/62, 15 September 1924)**، وهناك حزب الامة الذي أسسه محامو بغداد المتطرفون ، هدفه التقدم الوطني والنهوض بالعراق ، لكن جهاز الاستخبارات الجنائية البريطاني اعترض على تأسيسه بسبب طبيعة نشاطات مؤسسيه المعارضون للنفوذ البريطاني ، اما حزب الشعب الذي كان تحت اشراف محمد عبد الحسين قريب باقر وحيد العين ، وهو مقرب من البلاط الملكي ويحظى بدعمه ، صحيفة الشعب لسان حال لحزب ، اهدافه

قريبة من اهداف حزب الامة وتوجد مساعي لدمجهما ، وهناك الحزب الديمقراطي مؤسسوه رجال بلا مكانة سياسية كبيرة يقف خلفه بكر صدقي السامرائي المدير السابق للشرطة ، غرضهم الحقيقي استخدام الحزب وسيلة للسلطة فهو مدفوع بمصالح شخصية ، والحزب الاخر الاستقلال العراقي قيد التشكيل يرعاه جعفر العسكري ويحظى بدعم ضباط الجيش العراقي في الموصل بقيادة جميل الدلالي ، هدفه التثقيف السياسي للجماهير والسعي للاستقلال بوسائل دستورية ، وفي ختام التقرير البريطاني يعطي خلاصة مفادها ان البريطانيون رصدوا في بغداد 4 احزاب ناشطة وحزبا جديد يتبلور **(C.O.730/62, 1924)**؛ **(C.O.730/62, 1924)**. وفي ضوء ما سبق فان التقرير يعكس وجهة نظر بريطانيا حول بداية تشكيل الحياة الحزبية المنظمة في العراق كانت سنة 1924 مع مراقبة لصيقة من البريطانيين .

في تقرير بريطاني اخر كتب ان وزارة الداخلية سمحت بتأسيس حزب سياسي جديد يدعى حزب التحرير الوطني والمؤسسون من التيار القومي المتشدد والمتطرف – حسب وصف التقرير البريطاني – ولم يظهر ممولون لتغطية نشاطاته فظل الحزب مجرد اسم على ورق ، بريطانيا وصفت الحزب بانه ضعيف بلا تمويل حقيقي **(C.O.730/62/7, 1924)**.

كتب (دوبس) ان المعارضون المتشددون يعارضون أي حكومة تتشكل ويرغبون بتشكيل حكومة قبلية في بغداد (C.O.730/60, 6 June 1924). وان المعارضة ضعيفة اذا واجهتها بريطانيا بشدة وحزم تنهار لذا يقترح (دوبس) استخدام الشدة معها (**C.O.730/63, 1924**).

المحور الثالث: الرقابة الاقتصادية – السيطرة على الموارد والتنمية

كتبت التقارير البريطانية عن الوضع الاقتصادي في العراق موضحه بأن الوضع المادي كان محبطاً بسبب فقر البلاد نتيجة الحروب وعزلته عن التجارة الخارجي فلم تعد المانيا وبلاد الشام اسواقا لتصدير منتجات البصرة كما في السابق ، فضلاً عن اغلاق طرق التجارة مع روسيا ، ولولا هذه الظروف لكان وضع التجار العراقيين افضل بكثير، لان الامن الداخلي الذي وفرته بريطانيا والتنظيم الادارية التي ادخلتها احدث اثرا ملموساً في حياة الناس أصبحت تعيش في حرية شخصية غير مسبوقة ويتحركون بأمان وان كان المستوى المعيشي لم يرتفع كثيرا الا ان العراقيين في وضع افضل من السابق – حسب ما جاء في التقرير البريطاني – هناك اهتمام كبير من قبل بريطانيا بالقطاع الزراعي لاسيما استثمار زراعة القمح والقطن باستخدام الري اذ يعطي محصول الحبوب مردوداً عالياً ووفيراً في صيف العراق الطويل **(C.O.730/57, 10 January 1924)**.

حاولت بريطانيا في عهد الانتداب بسط هيمنتها على قطاع الزراعة من خلال توسيع صلاحيات الشيخ مستغله مكانته الاجتماعية التي يحظى بها ، فضلاً عن هيمنة المستشارين البريطانيين حتى بدا ان أي نشاط

في مجال المشاريع الزراعية يصب في خدمة المصالح البريطانية التي تركزت في تحويل العراق الى مزرعة واسعة لإنتاج المحاصيل النقدية من خلال توسيع المزارع التجارية الكبيرة **(الربيعي، 1989، صفحة 189)**.

اما بالنسبة للأمور المالية فقد عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقص في خزينتها المالية وذلك لإقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية من العراق وتحويلها الى ميزانية حكومة الهند ، فضلا عن التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في 25 اذار 1924 والملحقة بمعاهدة 1922 بأن تخصص حكومة العراق ما لا يقل عن 25% من ايرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الامن فيه ، مما اضاف عبئاً ارهق ايرادات الدولة الناشئة **(الربيعي، 1989، الصفحات 171-173)** .

فكان المندوب السامي البريطاني يشرف على الميزانية العامة للدولة عن طريق المفتشين البريطانيين واظهرت تقاريرهم ان العراق يعاني من ازمة مالية اذ بلغ العجز المالي في حسابات السنة المالية 1924 نحو 80000 روبية ، مما جعل الحكومة العراقية ضعيفة وتعتمد على مساعدة البريطانيين في ايجاد حل لها **(C.O.730/57, 10 Janua 1924)**، وان تقارير المفتشين البريطانيين تبين ان من المتوقع ان ينخفض المبلغ من 80 لك**(عملة هندية ادخلت الى العراق بعد الاحتلال البريطاني ، والك يساوي 100000 روبية ، والروبية الواحدة تساوي 1 شلن انكليزي و4 بنسات . للتفصيل انظر : (الجليلي، 1946))** الى 15 لك ، حوالي 100000 جنيه استرليني في حين اظهر التقديرات لميزانية 1924 ان توازناً قد يتحقق في حالة تمكين الحكومة العراقية من الحصول على قرض من بريطانيا لتلبية احتياجات البلاد (C.O.730/57, 1924) .

اقرت السياسة البريطانية تقديم مساعدة المالية للحكومة العراقية على شكل قرض بعد ان وضعت في اعتبارها تقديم ضمانات من واردات الدولة **(ايرلند، 1949، صفحة 137)** ، اذ نصت المادة الخامسة عشر من معاهدة 1922 على عقد اتفاقية مالية لتسوية العلاقات بين العراق وبريطانيا تنقل بموجبها المرافق العمومية التي تحت سيطرة بريطانيا الى المملكة العراقية وتتعهد بريطانيا بتقديم المساعدة المالية التي تحتاجها الحكومة العراقية لتصفية الديون المترتبة بذمتها ، فيما ربطت المادة الرابعة من المعاهدة العراق بالمشورة البريطانية **(الحسني، 1958، صفحة 73)**. بذلك فرضت رقابة بريطانية مباشرة على الامور المالية العراقية وهذا الجزء الخفي من الاتفاقية .

كما اثير موضوع الامتيازات الاجنبية في التقارير البريطانية التي كانت سابقاً تمنح للأجانب لاسيما الاوربيين في الدولة العثمانية يحصلون على اعفاءات ضرائبية ومحاكم خاصة لهم وحرية التجارة دون قيود مما جعلهم فوق القانون واضرت بالاقتصاد وسيادة الدولة فالملك فيصل يرى ان ازدهار البلاد يحتاج الى رؤوس اموال اجنبية واستثمارات مهمة مثل استثمار مشاريع الري والقطن ، لكن المشكلة خوفه من عودة الامتيازات التي ستدمر الاقتصاد العراقي اذ ان الشركات الاجنبية ستحصل على معاملة تفضيلية من الضرائب

والجمارك مما يجعل الحكومة العراقية بدون سلطة حقيقية ، واوضح للمندوب السامي (دوبس) ان أي اتفاق لن ينجح ما لم تقدم ضمانات صريحة ضد عودة الامتيازات ، فالمسألة من وجهة نظر فيصل لم تكن اقتصادية بل صراع على السيادة اذ وجه فيصل سؤال الى (دوبس) ، هل العراق دولة مستقلة تقرر قوانينها ام مجرد سوق مفتوح للشركات الاجنبية تحت حماية بريطانيا ، وبين ان معاهدة لوزان نصت على ان القوى الكبرى تتخلى عن الامتيازات في الاراضي التي تعود الى تركيا وبالتالي هذا ينطبق على العراق ، فيصل كان يحاول التفاوض بذكاء فهو يشجع الاستثمار الاجنبي لكن بشرط ان يكون ضمن قوانين العراق ويرفض الامتيازات الخاصة ، اما موقف الحكومة العراقية فلن ترضى بإعطاء الشركات الاجنبية امتيازات ضريبية او فرض تقليل الرسوم الجمركية بطلب من بريطانيا ، اما موقف (دوبس) فكتب في تقريره ان هذا الامر يؤثر على مفاوضات معاهدة 1922 ويخشى الوصول الى طريق مسدود ويعترف بانه يتعاطف مع وجهة نظر العراق، وأقترح عدم احياء الامتيازات الاجنبية الا حين انتهاء المفاوضات حول المعاهدة بذلك سيشعر فيصل بالثقة **(C.O.730/57, 16 January 1924)**.

كان لتجارة الترانسيت اهمية كبيرة في العراق قبل الحرب العالمية الاولى لكنها تراجعت في عهد الانتداب البريطاني اذ كان العراق طريقا لمرور البضائع من ايران واليها عن طريق خانقين – بغداد ، البصرة ، وشملت الصادرات الايرانية السجاد والصمغ والجلود ، اما المستوردات فكانت المنسوجات والشاي والسكر والكبريت والمعادن والسيارات والمكائن ، وتعد سنة 1924 سنة ازدهار تجارة الترانسيت (جميل، 1949، صفحة 101)، ونظراً لأهمية الموضوع ذكر تقرير بريطاني أن اجتماع عقد بين الملك فيصل و(دوبس)، اوضح الاخير بضرورة رفع رسوم العبور ترانسيت على البضائع التي تدخل ميناء البصرة متجهه الى باقي مناطق العراق او ايران ، لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد ، اراد (دوبس) الاستفادة من العوائد الضرائبية لتغطية تكاليف الادارة المدنية وتكاليف القوات البريطانية الموجودة في البصرة **(C.O.730/57, 5 March 1924)** ؛ **(C.O.730/58, 1924)**، بعد ان شهدت سنة 1924 زيادة تجارة الترانسيت الايرانية عن طريق العراق بعد ان اغلق الطريق التجاري بين روسيا وايران اذ بلغت ما يقارب 7,5 مليون دينار **(حسن، 1965، صفحة 416)** ، لذلك رفعت الحكومة العرقية رسوم الاستيراد لاسيما على الشاي والسكر **(الربيعي، 1989، صفحة 163)**

ربطت بريطانيا تحسن الوضع الاقتصادي في البلاد بالتصديق على معاهدة 1922 لاسيما ما يخص الاتفاق المالي والموظفون البريطانيون العاملون في العراق ، واغلبهم يعملون بدون عقود رسمية ، وفي تقرير بريطاني اظهر تخوف (دوبس) من استقالة اغلب الموظفين اذا لم تقر المعاهدة ويعتبرهم المندوب السامي " الوسيلة الوحيدة الموثوقة " لفرض سياسات بريطانيا مثل الجباية وادارة الديون العراقية والادارة المالية الداخلية، ويحذر في نهاية تقريره ان الادارة العراقية ستنهار بسرعة اذا رحل هؤلاء **(C.O.730/59, 15 May 1924)**. ويبلغ عددهم في وزارة المالية المكتب الرئيسي وفي الكمارك والاستخبارات الضريبية 12 موظف

بريطاني (**C.O.730/6, 31 August 1924**)، كما ان التصديق على المعاهدة يشجع ويطمن اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين على الاستثمار في العراق ويحقق الاستقرار الاقتصادي **(C.O.730/59, 13 May 1924.)**.

ناقش مجلس الوزراء العراقي هذه المسألة في جلسة 28 اب 1924 فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين يجب اعطائهم عقود استخدام وعقود مقاولات خصوصية بصفة عقود قصيرة وهناك العقود الطويلة مدتها بين الـ10 –15 سنة على ان يعينهم الوزير حسب الاختصاص والكفاءة في العمل مع الاخذ بعين الاعتبار لزوم التصريح عند اعطاء العقد ، وافق المجلس الوزراء على المسالة المطروحة ورفع القرار الى (دوبس) الذي وافق عليه كما وافق عليه الملك فيصل وانتهت بذلك اهم قضية واجهت البلاد في تحديد عدد الموظفين البريطانيين مما ادى الى التخفيف عن كاهل الخزينة العراقية والى اضعاف الهيمنة البريطانية من جهة اخرى(**كان عدد الموظفين الاجانب الذين نظمت لهم عقود خاصة يتراوح مددها بين 10–15 سنة (181) موظفاً . (الحسني، 1982، الصفحات ص 244–245))**.

ومن المسائل المهمة التي ناقشتها التقارير البريطانية مسألة الخلاف بين الجانب العراقي والبريطاني حول ملكية اراضي ميناء البصرة ، وعقد مجلس الوزراء اجتماع في 21 ايلول 1924 ناقش رسالة من وزارة المالية تلح على تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية ، لكن بريطانيا رفضت وطلبت من الحكومة شراؤه بمبلغ 20 لك يقدم الى السلطة العسكرية البريطانية وافق الجانب العراقي وتعهد بدفع النفقات من ايرادات الميناء ، اذ لا ينبغي ان تسجل أي ارض في العراق باستثناء مساكن الممثلين الدبلوماسيين والاراضي المخصصة للمقابر البريطانية باسم حكومة اجنبية ، لكن البريطانيون رفضوا **(C.O.730/62, 4 September 1924)**، هذا الخلاف يعكس الصراع بين السيادة العراقية ومحاولات بريطانيا الابقاء على نفوذها في المناطق الحيوية مثل الميناء .

ذكرت مصادر عراقية ان ادارة الميناء بريطانية وليست عراقية وان بريطانيا ترغب ببقاء الوضع عما هو عليه في الميناء الى الابد ، لأنها في حاجة ماسة للميناء وهو مسجل باسم وزير المستعمرات البريطانية وان كل منشآت الميناء مسجلة باسمه ، لذا ارادت الحكومة العراقية نقل ملكية الميناء من بريطانيا الى الحكومة العراقية **(النواب، 23 اذار 1949، الصفحات 339–340)**.

من الاحداث الاخرى التي تناولتها التقارير البريطانية مسألة اللاجئين الأشوريين فبرغم من الاوضاع المالية الغير مستقرة وعدم وجود تمويل ، وجه (دوبس) رسالة الى مجلس الوزراء العراقي في جلسة خاصة في 20 تشرين الاول 1924 طلب ان تتولى الحكومة العراقية موقتاً انفاق مبلغ من الخزينة لمدة شهر واحد على اللاجئين الاشوريين(**اسكنهم الانكليز في شمال العراق ويدعون بالتيارين او الاثوريين ، نزحوا لاضطهاد الترك لهم وجندتهم القوات البريطانية في قوات نظامية تعمل تحت امرتهم واستخدمتهم لضرب الحركات التحررية في شمال العراق ووسطه وجنوبه ، واصر الانكليز على اسكانهم في لواء الموصل**

ومنحهم امتيازات مما اثار العداء ضدهم في العراق . للتفصيل انظر: (الحيدري، 1977))، وافقت الحكومة العراقية ولمن انتهى الشهر جدد (دوبس) طلبه حول ضرورة تقديم قرض زراعي عاجل لتوفير الحبوب الى للاجئين الاشوريين لكن المجلس اوضح انه لا يوجد بند مخصص في الميزانية لذلك ، فوجه (دوبس) احتجاج شديد اللهجة الى مجلس الوزراء العراقي مما اجبره على اصدار امر في اجتماعه 25 تشرين الاول 1924 بتخصيص مبلغ 50000 روبية لتقديم القرض **(C.O.730/62, 1924)** .

من الظواهر البارزة التي شهدها الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة ، تسديد العراق حصته من الديون العثمانية ، في وقت كان العراق يعاني من ازمة مالية بسبب العجز في الميزانية السنوية لسنة 1924 وطلب من الحكومة البريطانية قرض بقيمة 1000000 مليون جنيه استرليني لسد نفقاته لأربع سنوات القادمة وتغطية احتياجاته ، فضلاً عن الديون العثمانية التي عليه ان يدفعها بأقساط سنوية ، هذه الديون فرضت على العراق بموجب معاهدة لوزان التي قسمت ديون الدولة العثمانية بين تركيا والعراق ، فارسل (دوبس) برسالة الى حكومته لطلب القرض بقيمة 1000000 جنيه استرليني ، فأجابته ان القرض غير كافي للعراق لسد نفقاته السنوية **(C.O.730/63, 25 November 1924)**، ثم ارسل (دوبس) برقية اخرى اوضح فيها ان العراق قد ينجح في تغطية مصروفاته لسنة 1924 بدون اقتراض لكنه في السنوات اللاحقة سيعاني من عجز مالي كبير بسبب الديون العثمانية الملزم بدفعها والنفقات العسكرية المتزايدة والمشاريع الاستثمارية ، لذا يقترح تخفيض الدين العثماني ، فضلاً عن خطط الحكومة العراقية بتخفيض النفقات في الموازنة السنوية ليتم استخدام الفائض لسد اقساط الدين العثماني وتغطية نفقات العراق هذا العام دون اقتراض، فالعراق يحتاج الى 24 لك لتامين السيولة وتمويل المشاريع الاساسية في السنوات الثلاثة اللاحقة وستبلغ النفقات 402لك موزعة على زيادة نفقات الجيش كل سنة بمقدار 20 لك و85 لك لسداد الدين العثماني و 9 لك للمشاريع الاستثمارية لكن رغم ذلك العجز سيبقى بمقدار 381 لك سنوياً ، لذا يطلب زيادة القرض ليصبح 2000000 جنيه استرليني لكي يتجاوز العراق المرحلة الحرجة **(C.O.730/63, 6 December 1924)**، وفي تقرير اخر يحذر (دوبس) لندن من ان العراق يعيش ازمة مالية خطيرة مما يؤدي الى اثارة معارضة قوية ضد البريطانيين ويطلب من بريطانيا بالتحرك العاجل ومساعدة العراق مالياً لعدم انهيار الوضع **(C.O.730/63, 8 December 1924)** ، كما بين التقرير التكاليف الاضافية التي ترهق الميزانية والحلول التي يقترحها ، فالبلاط الملكي والبرلمان يكلفان حوالي 22 لك سنوياً ، والمستشارون والخبراء البريطانيون في مختلف الدوائر حوالي 18 لك سنوياً، والالتزامات المتعلقة بالأصول الرسمية تحت الادارة المالية تقدر حوالي 9 لك سنويا ، والادارة المحلية ودوائرها تكلف 20 لك سنوياً، وبالتالي فان النفقات الزائدة التي يتحملها العراق تبلغ حوالي 250 لك سنوياً ، وهذا ضمن الايرادات الكلية قدرها 500 لك ، ولأيمكن زيادتها الا عن طريق الاستثمارات الكبيرة لراس المال الاجنبي ، لذا فالعجز المتوقع لسنة 1924 بلغ 34 لك وفي السنوات التالية يزداد بمقدار 119 لك سنوياً ، اذا العراق على شفاء الافلاس والانهيار والسبيل

الوحيد لإنقاذه منح قرض كافي بشروط ميسرة او تقليص النفقات الكلية المذكورة سابقا **(C.O.730/63, 8 January 1924).**

جرت مقابلة بين (دوبس) والملك فيصل ، واقترح الاخير ان تتحمل فرنسا مسؤولية سداد ديون العراق جزئياً باعتبارها احد الاطراف في موضوع سندات الدولة العثمانية وديونها ، اجابه (دوبس) ان من الصعب على بريطانيا ان تضغط على فرنسا بشأن ديونها في بريطانيا ، بعد ذلك كتب (دوبس) تقريره الى لندن يوضح فيه الازمة المالية التي يمر بها العراق الذي من المفترض ان تحميه وتساعده بريطانيا في هذا المأزق المالي، ويقترح اعادة النظر في مسألة الديون بين الدول ، وان تقدير نصيب العراق ، تم على اساس عادل الا انه يأمل من حكومة بريطانيا ان تدرك خطورة الموقف وتمنع انهيار البلاد بمنح قرض مالي او عبر اتفاق مع الدول المعنية بالدين لتأجيل سداده ، و يوافق الحكومة العراقية بمخاوفها واي تأخير قد تكون له عواقب وخيمة **(C.O.730/63, 1924)** تم الاستجابة لمقترح (دوبس) ووافقت الحكومة البريطانية على تقديم قرض للعراق لمعالجة ازمته المالية بمقدار 2000000 مليون جنيه استرليني **(C.O.730/63, 1924).**

في ضوء ما تقدم ، تعكس التقارير رؤية بريطانيا للمستقبل الاقتصادي العراقي والتحديات الاقتصادية التي تواجهه اذ نظرت الى العراق على انه استثمار لذا يجب ان يكون مكتفي ذاتيا دون ان يكلف بريطانيا مع الضمان السيطرة على موارده واسواقه .

المحور الرابع: الرقابة العسكرية والامنية

كانت الرقابة العسكرية والامنية على المملكة العراقية تمثل العامود الفقري للهيمنة البريطانية فبينما منحت بريطانيا العراق استقلالا شكليا بتنصيب فيصل الاول ملك على العراق احتفظت لنفسها بشبكة معقدة من الاليات العسكرية والامنية التي ضمنت سيطرتها الفعلية على مقدرات البلاد ، فكانت الرقابة عن طريق المستشارين البريطانيين الموجودين في كل مفاصل الجيش وشبكات الاستخبارات الواسعة ، كما استخدمت القوة العسكرية لاسيما القوة الجوية للمراقبة وقمع الحركات المناهضة لها ، اذ أن للهيمنة العسكرية والامنية اهداف استراتيجية منها حماية خطوط المواصلات البريطانية الى الهند ومنع ظهور قوة عسكرية عراقية مستقلة قد تتحدى المصالح البريطانية **(العنبكي، 2013).**

بريطانيا فرضت رقابتها وسيطرتها على الجانب العسكري في العراق عن طريق المعاهدات والاتفاقيات لتعطي لرقابتها الشرعية ، فالاتفاقيات العسكرية تكشف طبيعة الامتيازات البريطانية على حساب السيادة العراقية ، فكان الجيش تحت اشراف بريطاني مباشر ، ففي الاتفاقيات تتعهد بريطانيا بتزويد الجيش العراقي بالأسلحة والذخائر والمعدات لتشكيل الجيش النظامي على ان تتحمل الحكومة العراقية تكاليف هذه الاسلحة والمعدات التي تشترى من الخزانة البريطانية وفق شروط يتم الاتفاق عليها ، وتسري انظمة الجيش العراقي في زمن السلم على أي شخص يرتكب جريمة ضد القوات البريطانية ، وفي حالة وقوع تمرد مسلح من قبل

سكان العراق ضد قوات بريطانية يعلن الاحكام العرفية بصدور ارادة ملكية من فيصل ، وتتعهد حكومة العراق بمساعدة الجيش البريطاني بالقوات المسلحة والسلطات المدنية لكشف المتهمين بارتكاب جرائم ضد القوات البريطانية او افرادها واعتقالهم والبحث عنهم وضمان محاكمتهم ، ولبريطانيا حق احالتهم الى قاضي بريطاني من قضاة المحاكم العراقية او يحالون الى محاكمة عسكرية واذا ادينوا يتم تحويلهم الى السجون المدنية **(C.O.730/54, 1924)**.

مما تجدر الاشارة اليه ، ان بريطانيا ضمنت لنفسها حق الامداد العسكري لكن مقابل دفع مبلغ أي لا منحه ، كما ان القوات البريطانية لها حق فرض الاحكام العرفية بموجب مرسوم يصدر من الملك وهذا اخطر ما ورد في الوثيقة ، واعطاء ضباط بريطانيين سلطة احالة العراقيين الى محاكم عسكرية مما يعني الغاء السيادة القضائية في قضايا الامن واصبحت سلطة الدولة العراقية شكليه .

وصلت برقية من وزارة المستعمرات البريطانية الى هنري دوبس توصي بضروري تعين ضباط بريطانيين في الجيش العراقي لأنه وحسب وجهة نظرها لا امل للجيش العراقي في ان يكتسب الحد الادنى من الكفاءة المطلوبة ابان هذه المرحلة الحرجة شهدت توقيع معاهدة جديدة واعادة هيكلة العلاقات البريطانية – العراقية ، وهذه الكفاءة هي التي تتيح تقليص الحامية البريطانية في العراق بشكل كبير وتمنع انزلاق البلاد الى الفوضى مالم يتم تامين التعينات للضباط البريطانيين وهذه مسألة تعدها بريطانيا في غاية الاهمية لمستقبل العراق والا ستفشل الحكومة العراقية وتنهار اذ كان الجيش غير كفؤ وان الضباط البريطانيين هم وحدهم القادرين على ضمان الكفاءة لذا توصي البرقية البريطانية (دوبس) بضرورة تعينهم على ان يظهر الامر وكانه نابع من المبادرة العراقية وليس نتيجة ضغط بريطانيا لذا يجب الاستعجال وطرح الموضوع على الحكومة العراقية **(C.O.730/46, 3 January 1924)** .

كما كانت هناك رقابة على سلاح الجو فهو مهم لكل دولة لحفظ وحماية اجوائها من الاخطار الخارجية او الاضطرابات الداخلية ، اذ كتب تقرير بريطاني عن اهمية القوة الجوية الملكية لإنهاء الاضطرابات الشعبية مهما كانت بعيده اذ يتم قمع التمرد قبل ان يتفاقم ويتسع وتعدهَ بريطانيا توفير هائل للأرواح والاموال بالنسبة للحكومة البريطانية والعراقية ، كما ان القوات البرية تجد صعوبة في الوصول الى اهدافها عبر الصحارى او الممرات الجبلية ، لذا تجد بريطانيا القوة الجوية ضرورية في حالة تعرض العراق الى هجمات خارجية على الحدود او اضطرابات داخلية تهدد مصالح بريطانيا ، وان أي عملية جوية لا يمكن ان تنفذ دون تقرير كامل عن الموقف من قبل المفتشين الاداريين البريطانيين ، كما ان الطائرات توفر وسيلة اقتصادية لاسيما مع وضع العراق ووجودها يجعل العراق ليس بحاجة الى انفاق مبالغ طائلة على حملات عسكرية تقليدية ولن تعد هناك ضرورة للحفاظ على قوة كبيرة من القوات البرية في البلاد ، لذا جرى تخصيص عناية كبيرة لتدريب القوة الجوية العراقية وعبر التقرير البريطاني عن قناعته بأن تدريب الجيش العراقي يجري بشكل مرضٍ وان

الضباط العراقيين قيد التدريب حالياً ، وانهم مدعومون بقوة شرطة جيدة عيبها الوحيد قلة عددها مقارنة بالاحتياجات **(C.O.730/57, 21 January 1924)** .

واجه العراق تهديدات امنية خارجية متمثلة بالتحركات الدينية ضد الهجمات الوهابية ، اذ عانى العراق من حوادث خطيرة وازمات شديدة تعكر صفو الامن والاستقرار ، تعرضت القبائل العراقية الى هجوم الاخوان النجديين – حركة دينية – عسكرية وهابية – عدت مرات اذ سبق لهم في غابر السنين ان هاجموا العراق ، اعتبر العراقيين بريطانيا وراء الهجوم لكي يشعروا الشعب العراقي بانه لا غنى له عن حماية بريطانيا لدرء الاخطار الخارجية ، فتوحد الشعب لدفاع عن شرف بلاده ، اما بريطانيا فقد اكتفت بأرسال طائرات استطلاعية لجعل تحركات الوهابية تحت مراقبة الانكليز ، وتكررت الغارات التي تشنها قبائل نجد على القبائل العراقية وكانت الحكومة العراقية في كل مره تحتج بهذه الغارات ، وفي 26 كانون الاول 1924 حدثت غارة عنيفة على القبائل الامنة في الحدود العراقية النجدية قتلوا الرجال واستاقوا عدد من مواشيها وابلها ، واكتفت الطيارات البريطانية بإلقاء بعض القنابل عليهم وبعد اربعة ايام قاموا بغارة جديدة على القبائل المخيمة على بعد 73 ميلا من السماوة وقتلت عدد من افرادها واحتج المندوب السامي لدى السلطان عبد العزيز ابن سعود على هذا الاعتداء ولم يتلقى منه غير الوعد بعدم تكرار هذه الحوادث **(الحسني، 1982، الصفحات 76-78 ، 263)**.

مما تجدر الإشارة اليه ، ان الاحداث السابقة كشفت ضعف العراق اما الغارات الوهابية اذ لا يمتلك جيش نظامي قادر على الدفاع عن حدوده ويحتاج الى بريطانيا لحمايته .

كتب (دوبس) تقرير سري وضح فيه التحركات الدينية والسياسية في العراق ضد الهجمات الوهابية ، ذكر فيه ان الملك ورئيس الوزراء ياسين الهاشمي في وزارته الاولى **(الحسني، 1982، صفحة 240)** 2 اب 1924- 21 حزيران 1925، يبذلان اقصى جهودهما عبر مقابلات شخصية والوكلاء الذين يستخدمهم الملك لحث علماء الدين على تنظيم احتجاجات ضد العدوان الوهابي في الحجاز ومرافقة هذه الاحتجاجات باتهام ان البريطانيين هم الذين حرضوا الوهابيين بغيت كبح الطموحات العربية نحو الوحدة ، واقترح تشكيل لجنة من العلماء والاعيان في العراق وان يستخدم الاعلام والدعاية لإثارة المخاوف في صفوف الشعب كي يتم تمهيد الطريق لتطبيق التجنيد الالزامي ، وكان من المقرر ان يمول مجلس الوزراء لهذه الاحتجاجات سراً على ان تصدر الاوامر اليها من الملك مباشرة ، لكن العلماء لم يستجيبوا الا بفتور ، كما ذكر (دوبس) ان معلومات وصلت له تفيد بان الملك فيصل يحث شمر نجد في العراق وقبائل الظفير وبني حجيم على شن غارة مشتركة كبيرة على نجد وتقديم الدعم المالي واللوجستي لهم **(C.O.730/62, 1924)**، وفي تقرير اخر كتب ان الملك ارسل وكيله الخاص السري الى النجف لإقناع العلماء بإرسال برقيات بشأن الهجوم وترسل الى المؤتمر الاسلامي في الهند – العلماء– الذين قيل انهم تلقوا برقيات من ابن سعود يعلن فيها عن عزمه على احترام الاماكن المقدسة ، ورفضوا في البداية لكنهم بعد ذلك وافقوا على ارسال البرقيات ، ويعتقد

ان الملك فيصل ينوي ان لم تعترض الحكومة البريطانية ارسال برقيات شخصية من قبله الى الحكام المسلمين حول الموضوع ، وفي خضم الاحداث قدم وفد من العلماء عريضة الى (دوبس) طالبين – التقرير البريطاني كتب متوسلين وهذه احدى ادوات الخطاب الاستعماري – ان يوضح لحكومة بريطانيا اهمية التدخل لدى ابن سعود لان الغارات انتهاكاً صريحاً للسيادة الوطنية ، وشرح (دوبس) للوفد موقف بريطانيا لاسيما في ضوء حساسية الرأي العام عند المسلمين **(C.O.730/62, 1924)**. يبدو ان فيصل كان يرى نفسه عاجزا عن حماية شعبه بسبب الوصاية البريطانية .

كان العراق عاجزاً عسكرياً عن صد التهديد بمفرده لذا حاول الضغط على بريطانيا لتحمل مسؤولية الدفاع عن حدوده باعتبارها دولة منتدبة ، اما بريطانيا فنظرت بعين التسامح لتوسع ابن سعود لأنها وجدته حليف محتملاً ثم تغير موقفها عندما بدء يهدد مصالحها في العراق ورغم ذلك اعتبرته اقل خطرا من الهاشميين **(Breathingoth, 2003, p. 111)** .

المحور الخامس: الرقابة الاجتماعية والثقافية – تشكيل الوعي والهوية

كانت الرقابة الاجتماعية التي فرضتها بريطانيا على المملكة العراقية ذات تأثير على البنية الاجتماعية اذ عمقت الانقسامات الطائفية بين العرب والكرد وذلك لأضعاف الوحدة الوطنية ، وترسيخ الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية الجامعة مما اضعف بناء هوية عراقية موحدة واوجد التوتر الاجتماعي لعقود، ومنذٌ مجيء بريطانيا للعراق اتبعت سياسة (فرق تسد) ورسمت حدود اصطناعية ، عندما ظهرت مشكلة الموصل تمسكت بها للسيطرة على حقول النفط رغم الاعتراضات الكردية ، فضلاً عن الوعود المتناقضة التي قدمتها بريطانيا للعرب والكرد ، اذ وعدت العرب بدولة عربية في مراسلات حسين – مكماهون بينما اشارة معاهدة سيفر 1920 (منح الاكراد بموجب معاهدة سيفر الاستقلال الذاتي) **(حيدر، 1959)** الى امكانية قيام دولة كردية ثم تراجعت عن الاثنين **(McDowall, 2007)** كما استخدمت بريطانيا المعاملة التفضيلية المتقلبة ، اذ تارة تدعم الزعامات الكردية ضد الحكومة المركزية العربية عندما تشعر بخطر التمرد ضدها ، وتارة اخرى تدعم الحكومة المركزية لقمع الحركات الكردية مما اوجد دورة من الصراع والتوتر المتبادل ، في احدى الوثائق البريطانية كتب ان بريطانيا كانت تواجه الدعاية المناهضة لها سواء في الشمال او الوسط والجنوب، باتباع سياسة تفضيل المجموعات العرقية، كما حدث في السليمانية عند اندلاع انتفاضة الشيخ محمود الحفيد (**الشيخ محمود بن سعيد حفيد كاكا احمد الشيخ ، يرجع تاريخ هذه الاسرة بصورة خاصة الى عهد الحكومة البابانية ، و ظهر نفوذ الشيخ محمود منذ حداثة سنه بين سكان القرى والعشائر الكردية بفضل نشاطه وشجاعته ، فضلاً عن كونه من اسرة دينية. انظر: (حلمي، 1975)**)، كرمز للرفض الكردي – العراقي للهيمنة البريطانية ، لذا استخدمت بريطانيا الجيش العراقي الناشئ لقمع الانتفاضة مما ولد شعور لدى الاكراد اتجاه العرب بانهم يهددون الدولة الكردية الناشئة ، وعندما تصاعدت في بغداد المعارضة

للانتداب وبلغت ذروتها في الذكرى السنوية لتتويج فيصل اذ اعتبرها المندوب السامي اهانه له ورمز للتذمر، أخذت بريطانيا تدعم الزعامات الكردية ضد الحكومة المركزية العربية عندما شعرت بخطر التمرد العربي **(C.O.730/57, 21 January 1924)** .

وفي السياق نفسه وضح التقرير البريطاني ان الاعتقاد السائد في العراق ان بريطانيا ترغب باستخدام العراق كواجهة عربية ، بينما تخفي حقيقة السيطرة البريطانية والهيمنة على مدى عشرين سنة بموجب معاهدة التحالف ، وعزز هذا الاعتقاد المعارضون – حسب التقرير– المتطرفون الذين يتكلمون في المقاهي والدواوين بان جميع شؤون العراق الجوهرية بيد المسؤولين البريطانيين وهم يحركون الحكومة العراقية ومشككين في نوايا بريطانيا ، ويدعون الى استخدام القوة لإخراجها من البلاد **(C.O.730/57, 21 January 1924)**. بذلك انتجت الرقابة البريطانية جيلاً من الثوريين الذين ربطوا بين التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية .

وضع تقرير بريطاني تحليلاً للواقع الاجتماعي العراقي ، ذكر انه لا يوجد تعاطف بين سكان المدن المتعلمين وبين القبائل ، فالمسؤولون العراقيون بطبيعتهم يميلون الى الاصطفاف مع اهل المدن ضد ابناء القبائل وهذه رغبة طبيعية ، لكنها ساذجة وحاولوا تنفيذها بوسائل قسرية ، ونصح (دوبس) المسؤولين العراقيين بضرورة فهم الموقف القبلي والتعامل معه بحكمة ، ورأى (دوبس) بان السلطة التنفيذية اخذت بنصيحته وسعت الى كسب دعم زعماء القبائل عن طريق اشراكهم في العملية الانتخابية ومنحهم حق التمثيل الكامل، واعطى سكان المدن نصيبهم من التمثيل وبذلك لن تضطر الدولة مواجهة عدائهم كما كانت من قبل **(C.O.730/57, 21 January 1924)**.

تعكس التقارير البريطانية وجهة نظر بريطانيا حول ضعف المؤسسة المدنية العراقية ، أذ كتبت أن العراقيين يشعرون بانتماء اكثر لعشائرهم وعائلاتهم من شعورهم بالوطنية ، فالولاء للعشيرة اقوى من الولاء للدولة مما اضعف المجتمع المدني وان الملك فيصل وبعض الشخصيات السياسية لهم تأثير مهم على ابناء الريف الذين بدأ يعتادون تدريجياً على فكرة الانتخابات والوعي الوطني اخذ ينمو ببطيء ، ورغم ان الحكومة تحاول فرض سلطتها الا ان الناس يرفضون قبول وجهة نظرها بالكامل ومع انشاء نظام الحكم التمثيلي ستصبح الانتقادات اوضح واكثر علانية داخل الجمعية التأسيسية ، ومن المتوقع ان يتركز نقد ابناء الريف والمدينة على السياسة المالية البريطانية اكثر من باقي القضايا ، اذ يعتقدون ان بريطانيا تستغل العراق لمصلحتها بينما المشاريع الكبرى كالطرق والجسور والموانئ بنيت لخدمة اهداف بريطانية اكثر من خدمتها لتطوير العراق ، ورغم انهم يعترفون بان هذه المشاريع نافعة الا انهم يرون انه من غير العدل ان يطلب منهم دفع تكلفتها كاملة (**C.O.730/57, 21 January 1924**)، ويصف التقرير البريطاني الفوضى السياسية داخل الجمعية التأسيسية بسبب تأثير نواب المدينة في بغداد على نواب القادمين من الارياف الذين ليس لديهم خبرة سياسية كافية في السيطرة على قراراتهم **(C.O.730/60, 6 June 1924)** .

كانت هناك رقابة بريطانية على الصحافة والمطبوعات في العراق ، ومن الصحف المراقبة الاستقلال ، اذ كتب (دوبس) تقرير الى وزارة المستعمرات البريطانية حول مقال في صحيفة الاستقلال العدد 406 في 11 نيسان 1924 للكاتب امين الزهاوي يرد على مقال سابق لسلمان الشيخ داود احد نواب اربيل في المجلس التأسيسي في 5 نيسان 1924 ، فالأخير يرى ان ثورة العشرين وحدها اجبرت بريطانيا على تغير سياستها واقامة حكومة وطنية لكن الزهاوي يخالفه لان الجنرال مود عندما دخل بغداد اعلن انهم ليس غزاة بل محررين وبالتالي التغيرات لم تكن بسبب الثورة ، وان المعاهدة البريطانية التي صاغها سلمان ومجلسه (المجلس التأسيسي) لا تحقق السيادة الكاملة لان موادها تثقل الحكومة العراقية بأعباء مالية وعسكرية ، وان المعاهدة ليست منةَ بريطانيا او مجرد نتيجة لثورة ، ويدعوا الى عدم الاستعجال بأبرام أي اتفاق مع بريطانيا لا يحقق مصالح متكافئة ، فارسل (دوبس) احتجاج الى الملك فيصل حول المقال (C.O.730/58, 11 April 1924).

كما أرّخوا البريطانيين لمقال في صحيفة الاستقلال كجزء من رصدهم للصحافة العراقية المعارضة لهم ، ذكر تقرير بريطاني ان الصحيفة المذكورة شنت هجوماً عنيفاً على الاجانب في العراق ، وصنفتهم الى اربعة فئات واعتبرت الفئة الاسوأ تضم مزيجاً من جماعات قومية ودينية ، عرب من خارج العراق ، وغير العرب منهم هنود، يهود، اكراد، اتراك ، فرس ، سوأ كانوا متجنسين في العراق او غير ذلك ، وهذا يعكس خطاباً قومياً متشدداً ضد الاجانب – حسب كلام التقرير البريطاني – الذين رأوا انهم يعملون كأدوات بيد السلطة الاستعمارية البريطانية هؤلاء اختاروا العراق المضطهد تحت نير الاجنبي **(C.O.730/62, 1 October 1924).**

يبدوا ان الرقابة البريطانية وصلت الى القضاء لاسيما القضايا التي تتعلق بمحاكم الاستئناف ، اذ اعترض (دوبس) على قضية شخص حكم عليه بالسجن المؤبد ثم غير الحكم الى الاعدام ونفذ بسرعة غير مسبوقة في العراق دون علم وزارة الداخلية او المندوب السامي الذي بدأ يحقق بشكل كامل في اجراءات القضية ، وكتب في تقريره ان المتهم لم يمنح فرصة الاستئناف او طلب الرحمة او حتى التواصل مع احد يمكنه مساعدته من الواضح انها عملية انتقامية خاصة لأنه معروف شعبياً بانه مؤيد للبريطانيين ووجودهم في العراق ، وفي نهاية التقرير ذكر ان المندوب تدخل شخصياً في القضية وتم اعادة محاكمة الشخص وخفف الحكم ، لكن التقرير لم يبينَ مقدار الحكم(**ذكر التقرير ان الشخص المحكوم يدعى صالح الدغيري بدون ذكر معلومات كامله عن قضيته ، والوثيقة تحمل طابعاً سرياً وشخصياً : (C.O.730/62, 1 October 1924)**

الخـاتمـة:

1. كانت المندوبية السامية اداة رقابية شكلية اكثر منها فعالة ، اذ منحت شرعية دولية للاستعمار تحت مسمى الانتداب دون أن تكون هناك قدرة حقيقية على حماية حقوق الشعوب المنتدبة او التعجل باستقلالها، فالمندوب السامي كان يمثل اداة الرقابة البريطانية على العراق لحماية المصالح البريطانية وتوجيه السياسة العراقية ، ويعاون المندوب السامي المفتشين البريطانيين الذين يمثلون اداة الهيمنة الاستعمارية ووجودهم لضمان السيطرة الفعلية على الجوانب الادارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في المملكة العراقية ، اما الية الرقابة فهي المعاهدة العراقية – البريطانية المقيدة للسيادة العراقية .

2. اما الرقابة السياسية ، فكانت قوية ومباشرة ، لان معاهدة 1922 قد اسست لتبعية شبه كاملة حيث منحت بريطانيا حق التدخل المباشر في تشكيل الوزارات ، وذلك بالتأثير على الملك فيصل لتعيين رؤساء وزراء موالين ، وحق الاعتراض على القرارات الحكومية ، كما استخدمت الحكومة كأداة لقمع المعارضة الحزبية .

3. بالنسبة للرقابة الاقتصادية فهي شامله ومحكمه اذ ان السيادة الاقتصادية العراقية محدودة جدا ابان سنة 1924 فالمندوب السامي البريطاني له دور في اتخاذ القرارات المالية والتحكم بالإنفاق الحكومي كما في مسألة الاشوريين اذ تحملت المملكة العراقية اعانتهم رغم الصعوبات المالية التي تعانيها بتأثير بريطانيا التي استخدمتهم لتعزيز نفوذها العسكري ، فضلا عن رسوم الترانسيت التي كان جزء كبير منها يذهب لتمويل الادارة البريطانية ، و قضية اراضي ميناء البصرة التي رفضت بريطانيا تسليمها للحكومة العراقية لغرض الاستفادة من عائداته المالية غير مباليه باللازمة المالية للعراق ، كما فرضت عليه دفع جزء من الديون العثمانية ولا علاقة له بالموضوع ، وهناك جزء كبير من ميزانية الدولة تذهب الى الموظفين البريطانيين المعينين بصفة عقود رغم الازمة المالية بدلا من الاهتمام بالتنمية.

4. اتخذت الرقابة العسكرية والامنية البريطانية اشكال عدة منها عن طريق المستشارون البريطانيون والسيطرة على تسليح الجيش وتجهيزه بالمعدات العسكرية ، والسيطرة على سلاح الجو الملكي باستخدامه لمراقبة الاجواء العراقية وفرض النظام ، اما الرقابة الامنية فشملت الرقابة على الصحف ومراقبة الشخصيات السياسية ومنع الحركات المناهضة للوجود البريطاني ، وتقييد حرية التعبير.

5. الرقابة الاجتماعية اتخذت عدت اشكال منها الرقابة الحكومية على الصحف والانشطة المعادية للانتداب ، كما شجعوا الانقسامات بين العرب والكرد لأضعاف المقاومة الوطنية ، والانقسام بين اهل المدن والريف الذي لم يكن مجرد انقسام جغرافي بل انقسام للهوية الوطنية مما اوجد توتر في تشكيل المجتمع العراقي .

قائمة المصادر والمراجع:

1. Breathingoth, A. (2003). The British Occupation of Iraq 1914-1920. New Jersey: ed. Princeton Press.
2. C.O.730/46. (3 January 1924). /6447 /61705/23/ public Record office , A telegram arrived from the British Colonial Office to the High Commissioner in Iraq.
3. C.O.730/54. (1924). /46073 /6522/ public Record office .
4. C.O.730/57. (10 January 1924). C.O.730/57/3271/ 6523 / Report 4/ public Record office , A confidential report sent by the British High Commissioner in Baghdad to the Colonial Secretary, the Duke of Devonshire in.
5. C.O.730/57. (10 Janua 1924). /3271/ 6523 /public Record office , The document is part of a confidential British report written in Baghdad by High Commissioner Henry Dobbs to the Secretary of State for the Colonies, Duke of Devonshire Victor Cavendish, in London.
6. C.O.730/57. (21 January 1924). C.O.730/57/3271 /6523/ Report 4/ public Record office , Secret Report No. 289, written in Baghdad .
7. C.O.730/57. (21 January 1924). /3271 /6523/ Report 1/ public Record office , Secret Report No. 289, written in Baghdad .
8. C.O.730/57. (21 January 1924). /3271 /6523/ Report 1/ public Record office , Secret Report No. 289, written in Baghdad .
9. C.O.730/57. (10 January 1924). /6523/ Report2 /public Record office.
10. C.O.730/57. (16 January 1924). / Report 4/ public Record office , Telegram from the British High Commissioner in Baghdad to the Colonial Secretary,.
11. C.O.730/57. (1924). /3271/ 6523 / Report 3/ public Record office.
12. C.O.730/57. (1924). /6523 / public Record office.
13. C.O.730/57. (21 January 1924). /3271 /6523/ Report 3/ public Record office , My confidential British report on Iraq for the period 1924, No. 290.
14. C.O.730/57. (5 March 1924). /3271/ 6523 / Report 4/ public Record office , Correspondence document between the British High Commissioner and the Foreign Office in London.
15. C.O.730/58. (11 April 1924). /6579/ public Record office , Telegram No. 606 .
16. C.O.730/58. (14 April 1924). /18220/ 6579 / public Record,office public Record office.
17. C.O.730/58. (16 April 1924). /8229/6579 / public Record office.
18. C.O.730/58. (16 April 1924). /8229/6579/Report2 / public Record office.
19. C.O.730/58. (1924). /12946/ 6579 / Report 3/ public Record office.
20. C.O.730/58. (1924). /6579/ public Record office.
21. C.O.730/58. (1924). /6579/ Report5 / public Record office.
22. C.O.730/58. (1924). /6579/ Report6 / public Record office.
23. C.O.730/58. (1924). /6579/ Report7 public Record office.
24. C.O.730/58 (1924)6579 / Report 5/ public Record office
25. C.O.730/59. (13 May 1924). /6580/ 229 / public Record office , Telegram in .
26. C.O.730/59. (11 May 1924). /6580/ 22744/ public Record office , Report 2, Telegram No. 252 ,from the High Commissioner in Iraq to the British Colonial Secretary.
27. C.O.730/59. (11 May 1924). /6580/ 22744/ public Record office , Telegram No. 252 ,from the High Commissioner in Iraq to the British Colonial Secretary.
28. C.O.730/59. (13 May 1924.). /7 /6580/ public Record office , A telegram arrived for Henry Dobbs from the British Colonial Office on.
29. C.O.730/59. (13 May 1924). /6580/ public Record office , entitled "The treaty in the scale," No. 1219.
30. C.O.730/59. (15 May 1924). /23489/ 6580 / public Record office , Telegram No. 424 from High Commissioner Henry Dobbs to the Colonial Office.
31. C.O.730/59. (15 May 1924). C.O.730/59/6580/ 22744/ public Record office , Report 2, Telegram No. 252 ,from the High Commissioner in Iraq to the British Colonial Secretary.

32. C.O.730/59. (2 May 1924). / 21240/ Report7B / public Record office , Telegram from the High Commissioner in Iraq to the British Colonial Secretary.
33. C.O.730/59. (24 May 1924). /24298/ 6580/ public Record office , Encrypted telegram from the British Colonial Secretary to the British High Commissioner, Dobbs.
34. C.O.730/6. (31 August 1924). C.O.730/6/41771 /6646/ public Record office , Telegram No. 424 from the Acting British Representative Bernard Bourdillon to the Colonial Office .
35. C.O.730/6. (31 August 1924). 41771/6646 / public Record office, Telegram No. 424.
36. C.O.730/60. (11 June 1924). C.O.730/60/27676/6621 /public Record office , Telegram No. 294 from the High Commissioner to the Colonial Office,in .
37. C.O.730/60. (1924). /33448/6621 / Report 2/ public Record office .
38. C.O.730/60. (6 June 1924). C.O.730/60/2116 /6621/ Report 2/ public Record office , Telegram from Commissioner Dobbs to the Colonial Office No. 291 .
39. C.O.730/60. (6 June 1924). C.O.730/60/2116/ 6621 / public Record office , Secret telegram from the High Commissioner in Baghdad to the Colonial Office, No. 291 .
40. C.O.730/60. (11 June 1924). /662/ Report7B, public Record office , Secret Intelligence Report No. 12, dated June 12, 1924, arrived at 12:50 PM, detailing the critical moments before.
41. C.O.730/60. (12 July 1924). /33448/6621 /public Record office , Telegram No. 345 from the High Commissioner to the Colonial Office,.
42. C.O.730/60. (12 June 1924). C.O.730/60/662/ Report7A / public Record office , British Intelligence Report No. 12 in.
43. C.O.730/60. (1924). /662/ Report 7B / public Record office .
44. C.O.730/60. (1924). /662/ Report 7B / public Record office .
45. C.O.730/60. (6 June 1924). /2116/ 6621 / Report 5/ public Record office , Telegram from the British High Commissioner to the British Colonial Office.
46. C.O.730/61. (1924). /6646/3720/ public Record office .
47. C.O.730/61. (1924). /6646/3720/ public Record office .
48. C.O.730/61. (4 August 1924). C.O.730/61/6646/39484 / Report 8 / Report 2/ public Record office , Telegram from the High Commissioner in Baghdad to the Colonial Office No. 384 .
49. C.O.730/61. (n.d.). /6646/39484 / Report 9 / public Record office . 1924.
50. C.O.730/61. (1924). /6646 / 41567/ public Record office .
51. C.O.730/62. (1 October 1924). C.O.730/62/52942 /6697/ Report 5/ public Record office , A British report on an article published in Al-Istiqlal newspaper, issue 459.
52. C.O.730/62. (1924). /52942 /6697/ Report 4/ public Record office .
53. C.O.730/62. (1 October 1924). /52942 /6697/ public Record office , A British report on an article published in Al-Istiqlal newspaper, issue 459.
54. C.O.730/62. (15 September 1924). C.O.730/62/43744 / 6697 / public Record office A British intelligence report entitled Intelligence Report No. 17, sent on August 21, 1924 to Baghda darrived on .
55. C.O.730/62. (1924). /46064 / 6697 / Report 5/ public Record office .
56. C.O.730/62. (1924). /52942 / 6697 / Report 5/ public Record office .
57. C.O.730/62. (1924). /52942 /6697 / Report 5/ public Record office .
58. C.O.730/62. (1924). /52942 /6697/ Report 4/public Record office .
59. C.O.730/62. (1924). /6697/Report5 / public Record office.
60. C.O.730/62. (4 September 1924). /46069 /6697/ public Record office , Intelligence Report No. 8 dated, concerning the dispute with the British over the ownership of the lands of the port of Basra.
61. C.O.730/62/6697/. (1924). Report 5 /public Record office .
62. C.O.730/62/7. (1924). / 6697 / Report 2/ public Record office .
63. C.O.730/63. (1924). /8/ 6696 / public Record office .
64. C.O.730/63. (1924). /6696/ Report 3/ public Record office .
65. C.O.730/63. (1924). /57865 /6696 / Report 4/ public Record office .

66. C.O.730/63. (25 November 1924). /46487 /6696/ public Record office , Personal and confidential telegram from the British Colonial Secretary to the British High Commissioner in Baghdad.
67. C.O.730/63. (6 December 1924). /57655 /6696/ public Record office, Personal telegram sent from the British High Commissioner to the British Colonial Secretary, No. 499,.
68. C.O.730/63. (8 December 1924). C.O.730/63/57865 /6696/ public Record office , A secret telegram sent by the High Commissioner to the British Colonial Office .
69. C.O.730/63. (8 January 1924). /57865 /6696/ public Record office / Report 3/ public Record office , Telegram No. 482 explains the seriousness of the financial and political situation in Iraq from Britain's perspective and warns of the collapse of British policy if swift acti.
70. Eiden, A. (1994). The Royal Air Force 1922-1936. Air University Press.
71. McDowall, L. D. (2007). A Modern History of the Kurds" . ،New York: I.B.Tauris،.
72. N.O.Report, C. (january1924). on the Administration of public Record office.
73. Report2, C. 6. (April 16, 1924). public Record office .
74. Shuchbureh, J. (1949). H.R. C.D. Dobbs the dictionary of national biography , 1931-1940. London: Smith Alder.

- المصادر العربية:

75. اسماعيل نوري مسير الربيعي. (1989). تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد.
76. الجدة ,رعد ناجي .(2004) .التطورات الدستورية في العراق .بغداد :بيت الحكمة .
77. الجدة ,رعد ناجي .(2000) .التشريعات الانتخابية في العراق .بغداد :مطبعة الخيرات.
78. انعام مهدي علي السلمان. (1997). اثر هنري دوبس في السياسة العراقية 1923-1929 ، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة. جامعة بغداد : كلية الآداب .
79. رفيق حلمي. (1975). مذكرات رفيق حلمي. (جميل الروزبياني، المترجمون) بغداد.
80. رياض رشيد ناجي الحيدري. (1977). الاثوريون في العراق 1918-1936 (المجلد 1). القاهرة: مطبعة الجيلاوي.
81. عبد الرحمن الجليلي. (1946). النظام النقدي في العراق. مصر: مطبعة النهضة .
82. عبد الرزاق الحسني. (1958). العراق في ظل المعاهدات (المجلد 2). صيدا: مطبعة العرفان.
83. عبد الرزاق الحسني. (1982). تاريخ الوزارات العراقية (المجلد ج2,1، ط6). بيروت: منشورات مكتبة اليقظة العربية.
84. فاروق صالح العمر. (1977). المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948. بغداد : منشورات وزارة الاعلام.
85. فيليب ويلارد ايرلند. (1949). العراق دراسة في تطوره السياسي . (ترجمة : جعفر الخياط، المترجمون) بيروت: دار الكشاف.
86. قحطان حميد كاظم العنبكي. (2013). القوة الجوية العراقية 1931-1958. المطبعة المركزية /جامعة ديالى.
87. للتفصيل انظر: كاظم حيدر. (1959). الاكراد من هم والى اين (المجلد ط1). بيروت: منشورات الفكر الحر.
88. للتفصيل عن المادة 22 من قرار ميثاق عصبة الامم انظر : نسيم سوسه. (1950). عصبة الامم والعراق. بغداد: دار الطباعة الحديثة.
89. محاضر مجلس النواب. (23 اذار 1949). الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة 22.
90. محمد سلمان حسن. (1965). التطور الاقتصادي في العراق ، ج1. صيدا: لمكتبة العصرية.
91. مظفر حسين جميل. (1949). سياسة العراق التجارية. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.
92. مير بصري. (1999). اعلام الوطنية والقومية العربية (المجلد 1). لندن: دار الحكمة.